في يوم المرأة العالمي

تأكيد رسمي ومؤسساتي على دور المرأة الفلسطينية في الصمود والنضال والدعوة لتعزيز تمكينها

رام الله – الحياة الجديدة – وفا- أكد مسؤولون ومؤسسات فلسطينية أن المرأة الفلسطينية شكلت على الدوام ركناً أساسياً في مسيرة النضال الوطني وبناء المجتمع، مشددين في بيانات صدرت لمناسبة الثامن من آذار/ مارس، اليوم العالمي للمرأة، على ضرورة تعزيز حضورها في مواقع صنع القرار وتمكينها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في ظل ما تواجهه من تحديات متصاعدة جراء الاحتلال والظروف الإنسانية والاقتصادية.

مصطفى: المرأة الفلسطينية نموذج للصمود والثبات

وقال رئيس الوزراء محمد مصطفى إن المرأة الفلسطينية واجهت التحديات بعزيمة راسخة وقدمت نموذجاً للصمود والثبات، لتغدو رمزاً للصبر والتجذر في الأرض والدفاع عن الهوية الوطنية.

وأضاف في بيان صدر لمناسبة اليوم العالمي للمرأة أن الفلسطينيين يقفون بإجلال وتقدير أمام المرأة الفلسطينية، أمّاً وزوجةً وأختاً وابنةً، تقديراً لتاريخها الحافل بالتضحيات والصمود في سبيل حماية حقوق الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية. وأشار إلى أن المرأة الفلسطينية كانت دائماً في صميم مسيرة النضال الوطني، وشريكة فاعلة في مسارات التحرر والبناء، وحارسة للبيت والهوية، ومربية للأجيال، إضافة إلى دورها المحوري في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والعمل المجتمعي.

التزام حكومي بتعزيز مشاركة المرأة

وجددت الحكومة التزامها بتعزيز مكانة المرأة الفلسطينية من خلال سياسات وإجراءات عملية تهدف إلى ترجمة هذا الالتزام إلى واقع ملموس، مؤكدة مواصلة مراجعة وتطوير التشريعات ذات الصلة بما يكفل تعزيز مشاركتها الكاملة والعادلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان حمايتها من جميع أشكال التمييز والعنف.

كما أكدت الحكومة أنها ستواصل العمل على تمكين المرأة الفلسطينية من الانخراط في مسارات الرقمنة والتحول الرقمي، وتوسيع فرصها في مجالات التكنولوجيا وريادة الأعمال والاقتصاد الرقمي، بما يعزز استقلالها الاقتصادي ويكرس دورها القيادي في بناء مجتمع عصري مزدهر.

وشدد البيان على أن جهود الإغاثة والتعافي وإعادة الإعمار تضع المرأة في مقدمة أولوياتها، باعتبارها شريكاً أساسياً في صياغة وتنفيذ خطط التعافي، وعنصراً فاعلاً في إعادة بناء ما دمره العدوان وتعزيز صمود المجتمع.

وفي سياق الاستحقاقات الديمقراطية المقبلة، أكد رئيس الوزراء أهمية انتخابات الهيئات المحلية المقررة في شهر نيسان/ أبريل، بوصفها ركيزة لتعزيز المشاركة الشعبية وترسيخ مبادئ المساءلة والحكم الرشيد، داعياً المرأة الفلسطينية إلى أن تكون في قلب هذه العملية ناخبة ومرشحة.

وأشار إلى أن مشاركة المرأة في المجالس المحلية ليست استحقاقاً شكلياً بل ضرورة تنموية ومجتمعية، نظراً لدورها في إدارة الشأن العام وتلبية احتياجات المجتمع، مشدداً على ضرورة أن تعكس الحملات الانتخابية احتراماً كاملاً لدور المرأة، وأن أي ممارسات تنتقص من مكانتها مرفوضة وغير لائقة.

«فتح»: نموذج حي وملهم في التضحية والصبر والإنجاز والتفاني

أكدت حركة (فتح) أن المرأة الفلسطينية شريكة أساسية في النضال الوطني الفلسطيني وبناء الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، ونموذج حي وملهم في التضحية والصبر والإنجاز والتفاني، مضيفة أنها رافعة من روافع مشروع شعبنا الذي سيتوج بتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وأضافت (فتح) في بيان صادر عن مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، لمناسبة يوم المرأة العالمي، أن هذا اليوم يتزامن وما يتعرض له شعبنا من حرب إبادة إسرائيلية ممنهجة منذ السابع من تشرين الأول 2023 استشهدت خلالها آلاف مؤلفة من النساء الفلسطينيات، مبينة أن المرأة الفلسطينية قدمت ولا تزال التضحيات الجسام كأم وأخت وزوجة، وتعرضت لأفظع الانتهاكات من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، مبينة أن ذلك لم يحل دون تدفق عطائها الذي لا ينضب، مدللة على ذلك؛ بدور المرأة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإرساء دعائمها، والمشاركة الفاعلة في إبراز الهوية الوطنية لشعبنا ضمن عملها في مختلف المجالات التي شكلت فيها نموذجا إبداعيا ساطعا.

ووجهت (فتح) التحايا المملوءة بالفخر والاعتزاز للمرأة الفلسطينية في الوطن والشتات، مردفة أن دورها الوطني والتنظيمي محط اعتزاز دائم، فهي المناضلة، والأم الصابرة، والعاملة الكادحة، والمعلمة المربية، والشريكة في البناء والتنمية، وعلى وجه التحديد؛ دورها المرتقب في الاستحقاقات الديمقراطية المقبلة. ودعت (فتح) المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية إلى وقف انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي السافرة بحق المرأة الفلسطينية، والتي تتعارض وتخالف القانون الدولي والمواثيق والاتفاقات والمعاهدات ذات الصلة، موضحة أن ما تتعرض له المرأة الفلسطينية يمثل انتهاكا علنيا وصارخا يستدعي من العالم مواقف حازمة تجاه منظومة الاحتلال الاستعمارية.

أبو هولي: المرأة الفلسطينية تواجه حرب إبادة وتحديات غير مسبوقة

وأكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي أن المرأة الفلسطينية تقف اليوم في قلب المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي، وتتحمل أعباء إنسانية واجتماعية غير مسبوقة في ظل حرب الإبادة المتواصلة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، خاصة في قطاع غزة ومخيمات شمال الضفة الغربية.

وأوضح أن المرأة الفلسطينية كانت على الدوام ركيزة أساسية في مسيرة النضال الوطني وشريكاً أصيلاً في حماية الهوية الوطنية وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة مخططات الاحتلال.

وأشار إلى أن وصف المرأة في وثيقة الاستقلال بأنها «حارسة بقائنا ونارنا الدائمة» يعكس إيمان منظمة التحرير الراسخ بدورها النضالي والطليعي في الحفاظ على وحدة الشعب وهويته الوطنية.

وطالب أبو هولي الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للمرأة الفلسطينية من جرائم الاحتلال، وتفعيل القرار 1325 الخاص بحماية النساء، ومحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، وإلزامها باحترام اتفاقية جنيف الرابعة.

كما وجّه التحية للمرأة الفلسطينية في جميع أماكن وجودها، في القدس ومخيمات الوطن والشتات وقطاع غزة، وللأسيرات في سجون الاحتلال، وأمهات وزوجات الشهداء والجرحى.

اللواء السقا: أثبتت أنها شريكة في بناء المجتمع وصموده واستمراره

وقال اللواء علام السقا مدير عام الشرطة: «في الثامن من آذار نحيي يوم المرأة الفلسطينية واليوم العالمي للمرأة، في وقت يمر فيه العالم ومنطقتنا بمرحلة حساسة تتصاعد فيها الازمات وتتداخل فيها التحديات وتعيش فيها شعوب كثيرة تحت وطاة الحروب وعدم الاستقرار.

وأضاف: «لقد اثبتت المرأة الفلسطينية انها ليست فقط شريكة في بناء المجتمع بل ركيزة اساسية في صموده واستمراره فهي الأم التي تزرع الأمل في نفوس أبنائها رغم صعوبة الظروف والمعلمة التي تبني الوعي والطبيبة التي تحمي الحياة والموظفة التي تخدم مجتمعها باخلاص ومسؤولية».

وتابع: «لقد كانت المرأة الفلسطينية حاضرة في مختلف الميادين تؤدي رسالتها الوطنية والانسانية بكل اقتدار ومسؤولية ، حيث كانت شريكة في النضال والبناء وحاضنة الهوية الوطنية ومربية الاجيال على قيم الحرية والكرامة والعطاء».

وأكد اللواء السقا ان ان حضور المرأة الفسطينية لم يكن مجرد مشاركة، وإنما إسهاما حقيقيا في تعزيز مسيرة التنمية المستدامة وترسيخ قيم المواطنة والعدالة وسيادة القانون.

وقال: «في هذا اليوم، اتوجه بتحية تقدير واعتزاز الى المرأة الفلسطينية التي شكلت عبر التاريخ ركنا أصيلا في مسيرة شعبنا الوطنية ورافعة اساسية في مسيرة الصمود والبناء بما جسدته من عطاء متواصل وارادة راسخة في مواجهة التحديات وصناعة الأمل والمستقبل.

وأضاف: «في المؤسسة الشرطية نفتخر بالدور المتنامي للمرأة الفلسطينية في مختلف مجالات العمل الشرطي حيث اثبتت كفاءة مهنية عالية وقدرة واضحة في خدمة المواطنين وتعزيز الأمن المجتمعي وترسيخ قيم العدالة وسيادة القانون».

واختتم اللواء السقا كلمته قائلا: «تحية تقدير واعتزاز لكل امرأة فلسطينية تواصل اداء رسالتها بايمان واصرار وتسهم كل يوم في حماية المجتمع وبناء مستقبل اكثر امنا واستقرارا.. كل عام والمرأة الفلسطينية بخير وكل عام وهي عنوان الصبر والقوة والكرامة».

اتحاد نضال المرأة: ضرورة تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية

وأكد اتحاد نضال المرأة الفلسطينية أن الثامن من آذار يشكل محطة لتجديد الالتزام بقضايا النساء وتعزيز حضورهن في مختلف مجالات الحياة، مشيراً إلى أن المرأة الفلسطينية أثبتت عبر مسيرتها الطويلة أنها شريكة كاملة في الكفاح الوطني والاجتماعي.

واوضح الاتحاد أن النساء الفلسطينيات واصلن اداء دورهن في تعزيز التماسك المجتمعي وحماية الأسرة والمبادرة في مجالات التعليم والصحة والعمل التطوعي والإغاثي، رغم العدوان والحصار وسياسات القمع والإفقار.

وأدان ممارسات الاحتلال بحق النساء الفلسطينيات، وما يتعرضن له من قتل واعتقال وانتهاكات لحقوقهن الأساسية، مؤكداً أن النساء والأطفال يشكلون الفئة الأكثر تضرراً من آثار العدوان والفقر والبطالة.

ودعا إلى تبني رؤية وطنية شاملة تضع قضية المرأة في قلب مشروع التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، وتعزيز مشاركتها السياسية والنقابية والاجتماعية، وتمكينها اقتصادياً، خاصة النساء المتضررات من العدوان والحصار والنزوح.

دعوات دولية لدعم المؤسسات النسوية

وأكدت مؤسسة «آكشن إيد – فلسطين» أن دعم المؤسسات النسوية في فلسطين يمثل استثماراً في مستقبل أكثر عدالة وصموداً، مشيرة إلى أن هذه المؤسسات تلعب دوراً محورياً في تلبية احتياجات المجتمع وإحداث التغيير في ظل الاحتلال وسياساته.

وأوضحت المؤسسة أنها تعمل مع شركائها من المؤسسات التي تقودها النساء على تعزيز قدراتها وتوفير تمويل مرن يمكنها من الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمعات المحلية، إضافة إلى دعم المساحات الآمنة وخدمات الحماية للنساء والفتيات وتعزيز قيادتهن في العمل الإنساني وصنع القرار.

ودعت المانحين والجهات الدولية إلى زيادة التمويل المباشر وطويل الأمد للمؤسسات التي تقودها النساء، مؤكدة أن تمكين المرأة ليس عملاً خيرياً بل ضرورة استراتيجية تعزز صمود المجتمعات وتدفع نحو العدالة والتنمية المستدامة.

حيث قوى وشخصيات واتحادات المرأة الفلسطينية لمناسبة الثامن من آذار، وأكدت انها نموذج حي في الصبر والإنجاز وشريك أساسي في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

كما أكدت ضرورة تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية وتوسيع مساحات النساء في البنى القيادية لجعلهن أقرب إلى العدالة والمساواة، وتكريس حق المشاركة السياسية والعامة والحق في الحصول على القوانين والتشريعات التي تساهم في بناء الأسرة القوية والمتماسكة.

تحت ستار الحرب.. تصعيد إسرائيلي وتغول للمستوطنين

رام الله- وفا- مهند جدوع- يستغل الاحتلال، وكعادته، حالة التوتر الإقليمي والانشغال الدولي المتزايد، رغم كونه طرفاً فيها، بتصعيد انتهاكاته بحق الشعب الفلسطيني في الضفة بما فيها القدس، عبر تكثيف اعتداءات الجيش والمستعمرين وتشديد الإجراءات العسكرية، في سياق مخططات واضحة تهدف إلى التهجير القسري وفرض وقائع جديدة على الأرض.

منذ بدء الحرب: 8 شهداء بينهم 5 برصاص مستوطنين

شهدت الضفة خلال الأسبوع الأول من الحرب، في الفترة ما بين 2026/2/28 وحتى 2026/3/8، تصاعداً ملحوظاً في انتهاكات المستوطنين، وتشير التقديرات إلى ارتفاعها بنسبة تقارب 25٪ مقارنة بالفترة التي سبقت اندلاع المواجهة العسكرية الإسرائيلية - الأميركية مع إيران.

وخلال هذه الفترة، ارتقى 8 شهداء؛ خمسة منهم استشهدوا برصاص للمستوطنين، وهم: ثائر فاروق حمايل (24 عاماً)، وفارع جودات حمايل (57 عاماً) من قرية أبو فلاح شمال شرق رام الله، والشقيقان محمد طه عبد المجيد معمر (52 عاماً) وفهيم عبد المجيد معمر (47 عاماً) من قرية قريوت جنوب نابلس، إضافة إلى أمير محمد شناران (27 عاماً) من بلدة يطا جنوب الخليل.

كما استشهد الشابان محمد جهاد مسالمة من بلدة دورا، وتامر إسماعيل قيسية من بلدة الظاهرية، متأثرين بإصابتهما برصاص قوات الاحتلال في الخليل، فيما استشهد المواطن محمد حسين مرة (55 عاماً) من قرية أبو فلاح جراء استنشاقه الغاز المسيل للدموع، الذي أطلقته قوات الاحتلال خلال توفيرها الحماية لهجوم نفذه للمستوطنون على القرية.

حصار عسكري وتقطيع أوصال المدن:

رغم أن مسرح العمليات العسكرية المباشرة يقع خارج الأراضي الفلسطينية، إلا أن سلطات الاحتلال فرضت منذ اندلاع المواجهة إجراءات عسكرية مشددة وغير مسبوقة تحت ذريعة "توفير الأمن".

وشملت هذه الإجراءات: إغلاق العديد من الطرق الرئيسية والبوابات الحديدية التي تربط المدن والبلدات الفلسطينية ببعضها، إضافة إلى تشديد القبضة على الحواجز العسكرية القائمة.

وانعكست هذه الإجراءات على الحياة اليومية للمواطنين؛ وأدت إلى إعاقة حركتهم بشكل كامل، وتعطيل وصول الموظفين إلى أماكن عملهم، فيما تعاني المدن من ركود اقتصادي مع اقتراب عيد الفطر.

تنكيل وتشريد في التجمعات البدوية:

شهدت مناطق عدة سلسلة من اعتداءات للمستوطنين الوحشية؛ ففي بلدة بيت عنان شمال غرب القدس، أصيب مواطن بجروح متوسطة إثر اعتداء مستوطنين عليه وسط عائلته في أرضه الزراعية.

وفي تجمع "معازي جبع" البدوي شمال القدس، أصيب طفل خلال هجوم للمستوطنين تخلله تخريب ممتلكات وقتل عدد من رؤوس الماشية.

أما في الأغوار الشمالية، فقد أصيب ثمانية مواطنين جراء اعتداء المستوطنين بالضرب في منطقة الرأس الأحمر جنوب طوباس.

وفي تطور خطير يعكس سياسة التهجير، اضطرت ست عائلات فلسطينية في قرية العقبة شرق طوباس إلى تفكيك مساكنها وخيامها استعداداً للرحيل، بعد تصاعد الاعتداءات بحقها، أصيب خلالها 12 مواطناً برصاص جيش الاحتلال بعد محاولتهم التصدي لهجوم من المستوطنين.

كما طالت الاعتداءات أطفالاً في منطقة "رحوم أعلي" بمسافر يطا، وسُجلت إصابات بالرصاص الحي في خربة يرزا وبلدة قريوت، إضافة إلى سرقة أغنام في قرية رمون شرق رام الله ورش الرعاة بغاز الفلفل في الأغوار.

اعتقالات وتدمير ممتلكات واقتلاع مئات الأشجار:

وشددت قوات الاحتلال، خلال الفترة ذاتها، إجراءاتها العسكرية في مختلف محافظات الضفة بما فيها القدس، وشنت حملات اعتقال واسعة طالت مئات المواطنين، وتخللتها عمليات تحقيق ميداني واقتحام للمنازل وتخريب للمحتويات والممتلكات.

وأشارت إحصائية للمؤسسات المعنية، إلى أن عدد المعتقلين خلال الأسبوع المنصرم تجاوز 225 مواطناً من مختلف المحافظات الفلسطينية، بينهم نساء وأطفال.

بينما تقرر تأجيل جميع جلسات المحاكم في مرحلة المرافعات للأسرى في محكمتي عوفر وسالم، للأسبوع الثاني على التوالي، وتأجيل جميع جلسات الاستئناف الخاصة بالأسرى الإداريين إلى أجل غير مسمى، مع منع المحامين من الضفة الغربية من الدخول إلى المحكمتين بداعي الإغلاقات المفروضة على مناطق الضفة الغربية.

واقتلعت قوات الاحتلال والمستوطنين مئات أشجار الزيتون في عدة مناطق، من بينها بلدة إذنا غرب الخليل حيث اقتُلعت أكثر من 130 شجرة زيتون تعود لعائلة سليمية، إلى جانب اقتلاع عشرات الأشجار في بلدتي بدّو وبيت إكسا شمال غرب القدس، وقرية جورة الشمعة جنوب بيت لحم، وبلدة ترمسعيا شمال شرق رام الله، فضلاً عن إخطار باقتلاع أشجار زيتون في بلدة نعلين على مساحة تتجاوز 100 دونم.

كما أقامت قوات الاحتلال بوابات عسكرية جديدة عند مداخل عدد من القرى في الأغوار وشمال أريحا، في إطار تشديد القيود على حركة المواطنين، فيما استولت على عدد من المنازل في بيت لحم وسلفيت وجنين وحولتها إلى ثكنات عسكرية ونقاط للقناصة بعد احتجاز سكانها داخلها.

استفراد بالقدس والأقصى:

في القدس المحتلة، استغل الاحتلال التوتر الإقليمي لتشديد القيود، وأغلق المسجد الأقصى ومنع الصلاة فيه بما فيها الجمعة والتراويح، وحرم الفلسطينيين من الضفة وأراضي الـ48 من الوصول للمدينة، إلى جانب إغلاق البلدة القديمة والسماح بدخول سكانها فقط.

هذه الإجراءات تزامنت مع شهر رمضان، ما تسبب بخسائر فادحة لنحو 1400 تاجر في البلدة القديمة من القدس يعتمدون على هذا الموسم الديني، فيما تستمر أعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى في ظل غياب المصلين والمرابطين نتيجة القيود، الأمر الذي يثير مخاوف من استغلال هذه الظروف لفرض وقائع جديدة على الارض، بما يندرج في سياق سياسات التقسيم الزماني والمكاني للأماكن المقدسة.

وترافق ذلك مع تحذير خبراء في الأمم المتحدة من أن القدس تتعرض لأضرار يصعب إصلاحها نتيجة تسارع الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير تركيبتها السكانية وطابعها الديني ووضعها القانوني في إطار إعادة تشكيل الواقع الديمغرافي في المدينة وفرض هيمنة حصرية عليها.

أما في مدينة الخليل، فأغلقت سلطات الاحتلال الحرم الإبراهيمي الشريف بشكل كامل ومنعت موظفي الأوقاف من دخوله، وحولت أحياء البلدة القديمة ومحيطه إلى منطقة عسكرية، في خطوة اعتبرها مراقبون جزءاً من الإجراءات الهادفة إلى فرض مزيد من السيطرة على الأماكن المقدسة.

قصف مستمر على غزة

وتشديد القيود على المعابر:

وواصلت قوات الاحتلال قصف مناطق متفرقة من قطاع غزة، وفرضت قيودا مشددة على المعابر البرية، ما يحد من حركة المدنيين وإدخال المساعدات الإنسانية والمواد الأساسية، ويزيد من معاناة المرضى والمصابين رغم الاتفاق المعلن على وقف إطلاق النار منذ تشرين الأول الماضي.

وبحسب وزارة الصحة، بلغ عدد الشهداء والمصابين منذ بدء الاتفاق 641 شهيدًا و1,711 مصابا، إلى جانب انتشال 755 جثمانا، فيما ارتفعت حصيلة العدوان الإسرائيلي على القطاع منذ السابع من تشرين الأول 2023 لتصل إلى 72,126 شهيدًا و171,809 مصابين.

وحذرت هيئات دولية، من انعكاس التصعيد الإقليمي بشكل مباشر على الأوضاع الإنسانية في غزة، في وقت ينخفض فيه مخزون الأدوية في قطاع غزة مع تدني مستوى وصول الإمدادات الطبية إلى القطاع.

وذكرت منظمة الصحة العالمية، أنه بدون وصول المساعدات بشكل ثابت، بما في ذلك النقل الآمن للإمدادات الطبية واستئناف عمليات الإجلاء الطبي، سيظل المرضى يواجهون تأخيرات في الحصول على الرعاية تهدد حياتهم.

فيما أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا"، إلى أن عمليات تناوب موظفي الأمم المتحدة تأجلت، ما أدى إلى تعليق الإجلاء الطبي وعودة السكان، رغم الجهود المبذولة للحفاظ على تدفق الإمدادات، مؤكدًا أن استمرار الحصار الكامل يهدد بتوقفها.

فتاوى رمضانية

20. تقدير نصاب زكاة النقود

السؤال:

بسبب الارتفاع الكبير غير المسبوق في أسعار الذهب، فهل يمكننا الأخذ برأي من يقول بأن نصاب زكاة النقود يُحسب بناءً على أدنى النصابين من الذهب والفضة؟

الجواب:

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد؛

فينبغي أن يُعلم أن تقدير نصاب زكاة النقود يكون بالذهب وليس بالفضة؛ لأن من المعلوم أن مقدار النصاب من الذهب كان يساوي مقداره من الفضة في عهد النبيّ، صلّى اللّه عليه وسلّم، ولكن سعر الفضة أخذ في الهبوط بعد ذلك العهد إلى أن صار الفرق بين النصابين كبير جداً، فرأى كثيرٌ من العلماء المعاصرين، أن تقدير النصاب في الزكاة بالذهب هو الصحيح، نظراً لثبات سعر الذهب دون الفضة.

والزكاة مطلوبة من الغني، جاء في الحديث الصحيح عن ابن عباس، رضي اللّه عنهما، أنَّ النَّبيَّ، صَلَّى اللّه عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعَثَ مُعَاذًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللّه، وَأَنِّي رَسُولُ اللّه، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللّه قَدِ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللّه افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ» [صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة]، والغنى الذي يوجب الزكاة عند الفقهاء، هو ملك النصاب، الذي يقدر بخمسة وثمانين غرامًا من الذهب، أو ما يقابل ذلك من النقود، وقدّر مجلس الإفتاء الأعلى في قراره رقم: 1/ 225 بتاريخ 20/ 2/ 2025م، نصاب الزكاة لعام 2025م بـ(5600) دينار أردني، أو ما يعادله من العملات الأخرى.

وعليه، فإن نصاب الزكاة المعتمد لدينا يقدر بالذهب، واللّه تعالى أعلم.

واللّه يقول الحق وهو يهدي السبيل.

عن "دار الإفتاء الفلسطينية"